Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale
Vol 13 N°.1 Année 2019
EISSN 2600-6502

دور اقتصاد المعرفة في تنمية الحس المقاولاتي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

The role of the knowledge economy in the development of business sense for small and medium enterprises

رتيبة رزاز [1,*]، عبد الكريم الطيف [2]

[1] أستاذة محاضرة قسم ب، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس–

[2] أستاذ محاضر قسم أ، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس–

تاريخ الاستلام : 2018/11/13؛ تاريخ المراجعة : 2019/01/31؛ تاريخ القبول : 2019/03/06

الملخص

إن إقامة المشاريع المقاولاتية الصغرى والمتوسطة وتشجيع نموها بات اليوم يمثل هدفا مهما لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الدول المتقدمة والنامية منها. لذلك توجهت العديد من الدول لتبني سياسات وبرامج الى جانب استحداث هيئات ومراكز تتولى رعاية وتشجيع ودعم مثل هذه المشاريع في ظل مابات يعرف اليوم باقتصاد المعرفة، اكتسابا وإنتاجا وتوظيفا كأحد أهم عناصر الانتاج والتنمية البشرية، وذلك لما تتيحه من فرص أمام الولوج لمعلومات وتقنيات وابداعات مبتكرة، ذات قيمة عالية للفرد والمجتمع تسمح بإيجاد حلول لمشاكل اقتصادية واجتماعية قائمة، وفتح الباب أمام تطبيقات ومعارف جديدة تضمن التميز والتقدم في ظل بيئة شديدة التغير.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المقاول، بيئة النشاط، المحفزات، اقصاد المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأنترنيت، الابداع والابتكار، التعلم.

تصنيف JEL: G14, G21, O11, P2

The establishment of small and medium-sized enterprises and the promotion of their growth has nowadays become an important goal for sustainable development in various developed and developing countries. Therefore, many countries tended to adopt policies and programs alongside with the development of institutions and centers to take charge of sponsoring, encouraging and supporting such projects in light of what is known today as the knowledge economy, throughout its acquisition, production and use as one of the most important elements of production and human development, by virtue of what it provides in terms of opportunities for access to information, technologies and innovative breakthroughs, highly valuable to the individual and society, that enable the finding of solutions to existing economic and social problems, and opening the door for new applications and knowledge that ensure uniqueness and progress in a very changing environment.

Keywords: **entrepreneurship, Small and medium entreprises, entrepreneur, business environment, incentives, knowledge economy, Information and Communication Technology, internet, creativity and innovation, learning.**

JEL classification : G14, G21, O11, P2

* رتيبة رزاز

مقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية المستمرة، تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي استطاعت بفضل ما حققته من نتائج التأكيد على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي، نظرا لقدرتها على الجمع بين التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي.فالمكانة الهامة التي أصبحت تحتلها هذه المشروعات في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي والخارجي على حد سواء، جعل منها ركيزة أساسية لنجاح أية سياسة اقتصادية إصلاحية وتنموية؛ تهدف إلى تشجيع الاستثمار بجميع أنواعه والقضاء على الاختلالات الهيكلية والفقر والبطالة، من خلال الدفع بعجلة التنمية المتعثرة وتحقيق انطلاقة تنموية سريعة في كافة فروع النشاط الاقتصادي.

غير أن ديناميكية التحولات الاقتصادية فرضت على الدول النامية تحديات فاقت طاقاتها وإمكانياتها، ما وضعها أمام حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطبيق آليات اقتصاد السوق بايجابياتها وسلبياتها، والقبول بجميع الشروط التي فرضتها ضروريات العولمة والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ما وضعها أمام تحدي وجوب النهوض باقتصاداتها والسعي نحو إصلاح أوضاعها الداخلية والانطلاق بعملية التنمية المتعثرة بها من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال تشجيع المبادرات والاستثمارات الفردية.

تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن رهانات العولمة وما تحمله من مخاطر على مستقبل استمرار نشاطها ونموها، في ظل الظروف التي تميز بيئة الأعمال على مستوى الدول النامية التي تتميز بالتخلف وعدم المردودية وضعف أنظمة الرقابة والحوكمة وغياب القدرة على المنافسة ضمن محيط اقتصادي عالمي متحرر من قيود التجارة الخارجية، أصبح اليوم يمثل أهم التحديات أمامها، الأمر الذي بات يستوجب معالجة هذه الوضعية المتأخرة من خلال تبني اقتصاد المعرفة لما يتيحه من فرص لتوليد المعرفة باعتبارها العنصر الأساسي لتكوين الرأس المال المادي والبشري، وأن التراكم المعرفي والتطور التكنولوجي والأبحاث والتطوير والإبداع التكنولوجي، تشكل في مجموعها مفردات بيئة المعارف ذات الدور الحيوي في توليد الثروة ورفع معدلات النمو من خلال اكتساب وإنتاج وتوظيف المعرفة كونها أحد أهم عناصر الميزة التنافسية وعاملا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفرصة أمام أصحاب المؤسسات والمشاريع للولوج لمعارف وتقنيات وابداعات مبتكرة، ذات قيمة عالية للفرد والمجتمع تسمح بإيجاد حلول لمشاكل اقتصادية واجتماعية قائمة وفتح الباب أمام تطبيقات ومعارف جديدة تضمن التميز والتقدم للنهوض بصناعاتها المحلية، والعمل على دعم قدرتها الإنتاجية والإبداعية، ورفع فعاليتها لتعزيز قدراتها التنافسية أمام الصناعات والمنتجات الأجنبية المنافسة .

ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

دور الاقتصاد المعرفي في تنمية وتفعيل الحس المقاولاتي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ومعالجة موضوع الدراسة والاحاطة بجميع جوانبه، ارتأينا تقسيمه الى ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

المحور الأول: ماهية المقاولاتية والعوامل المحددة للسلوك المقاولاتي.

المحور الثاني: اقتصاد المعرفة خصائصه ومقوماته.

المحور الثالث: اقتصاد المعرفة وتنمية الحس المقاولاتي.

المحور الأول: ماهية المقاولاتية والعوامل المحددة للسلوك المقاولاتي.

عرفت المقاولاتية اهتماما كبيرا، كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، لذلك تعددت التعاريف التي تناولتها، إذ تعرف على أنها" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها .[1]

ويعرف"**Beranger**" وآخرون المقاولية (**Entrepreneuriat**) المشتقة من (**Entrepreneurship**) والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطرقتين:[2]

- على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أما "**Alain fayolle**" فقد حددها على أنها " حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي .

أما بالنسبة للإنجلو ساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور "**Howard Stevenson**" **بجامعة Harvard** عرف المقاولاتية على أنها: "اكتشاف الأفراد أو المنظمات المتاحة لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها". أي أنه يشير الى أن المقاولاتية تعتمد على استغلال الفرص المتاحة. [3]

وفي نفس سياق التعريف السابق الذي يركز على الفرص فان هناك وجهة نظر أخرى ترى أن المقاولاتية هي التي تصنع الفرص وذلك من خلال الابداع حيث تعرف المقاولاتية على أنها: سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق ابداعات قام بها أفراد أو منظمات، هذه الابداعات تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية، وتكون نتيجة هذه السيرورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل. [4]

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من خلال اكتشاف، تثمين واستغلال الفرص المتاحة على مستوى السوق، من اجل تكوين الثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على ارض الواقع.

انقسم الباحثون في تفسيرهم للسلوك المقاولاتي إلى أربع مدارس رئيسية وهي: [5]

أ. مدرسة السمات: اعتمدت في تفسير الدوافع وراء التصرف والتفكير المقاولاتي بالدرجة الأولى على السمات الشخصية للمقاول من خلال مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت تأثير كل من العوامل الوراثية، والعوامل العائلية، والتعليمية، والخبرات الوظيفية على خلق وتكوين المقاول.

ومن خلال مجموعة من الدراسات المتخصصة تم التوصل إلى مجموعة من أهم السمات والخصائص التي يتميز بها المقاول الناجح، تتمثل أهمها الذكاء والقدرة على الابداع والابتكار والنظرة إلى الأشياء بطريقة مختلفة ومتفائلة والقدرة على اكتشاف الفرص واستثمارها؛

غير أن هذه المدرسة قد لاقت نظرياتها انتقادات كبيرة إذ قلل بعض الباحثين من جدوى البحث في فحص واختبار خصائص المقاولين، وأشاروا إلى أن المداخل السلوكية التي حاولت تحليل شخصية المقاول، نتج عنها مجموعة من الخصائص التي تشكل ما يوصف بالمقاول المثالي الذي لا وجود له في الواقع، وما يمكن استنتاجه من هذا التحليل هو أنه لا يوجد تجانس بين المقاولين أو أصحاب المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، حيث أن لهم خلفيات علمية واجتماعية متباينة ويستخدمون أساليب إدارية مختلفة ولهم دوافع مختلفة ، لكن العامل المشترك الوحيد بين هؤلاء المقاولين هو الرغبة في إنشاء مؤسسة اقتصادية.

ب.المدرسة البيئية (الموقفية): يرى أنصار هذه المدرسة أن شخصية المقاول تتشكل انطلاقا من بيئته، وفي هذا الإطار تلعب العوامل الاجتماعية والديموغرافية مثل الخبرة والمؤهلات والأسرة والوضعية الاجتماعية دورا رئيسيا في تحديد شخصية وسلوك المقاول، ويمكن إيجاز تأثيرات هذه العوامل فيما يلي:

– **الثقافة**: وهي التي تفسر أسباب وجود سمات المقاول لدى بعض الأشخاص دون البعض الآخر؛

– **الخلفية الأسرية**: ويرى أنصار هذا الرأي أن موقع ميلاد الفرد في أسرته يحدد إمكانية أن يسلك سلوك المقاول، فالطفل الأول(البكر) يحظى بالرعاية التي تكسبه ثقة بالنفس واستقلالية ورقابة ذاتية؛

– **التعليم والخبرة**: تشير الإحصاءات إلى أن نسبة التعليم بين المقاولين أعلى منها بين الموظفين، كما تشير أيضا إلى أن الخبرة المهنية السابقة تزيد من فرص النجاح في الأعمال الجديدة، ولعلنا نلاحظ أن كلا من الخبرة الإدارية أو الصناعية تكون هامة جدا للنجاح؛

– **نظرية الجدب والدفع**: وبموجب هذه النظرية فإن سلوك المقاول يحدث بسبب عوامل إيجابية في البيئة (مثل الأفكار والفرص الجديدة)، أو يحدث بسبب عوامل سلبية (مثل عدم الرضا الوظيفي)؛

منهج الحراك الاجتماعي: وتبعا لهذا المنهج يتجه الأفراد الذين يعيشون على هامش المجتمع (مثل المرأة في بعض المجتمعات) إلى أن يبدؤوا – بحكم الضرورة وليس الاختيار– أعمالا خاصة بهم.

وبالتدقيق في العوامل البيئية المؤثرة على سلوك المقاول، نلاحظ أن التعليم والخبرة يعتبر عامل مهم جدا وهو عامل يمكن التحكم فيه، فالتعليم له أهمية في إنشاء المؤسسة ونجاحها لا تكمن هذه الأهمية في الدرجة التي يحملها صاحب المؤسسة، ولكن تكمن في المساهمة في حل المشاكل وسد النقص في الخبرة والتدريب، كما

أن التدريب يساعد جزئيا في المجالات التسويقية والتمويلية وفي التخطيط والتعامل مع الآخرين، أما الخلفية الأسرية فقد تكون لها الأثر الإيجابي في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة من خلال

دخول أفراد الأسرة إلى دنيا الأعمال من خلال نقل الخبرة والحفاظ على مجال نشاط الأسرة وتوارث المهنة.

ج.المدرسة السلوكية: يرى أنصار هذه المدرسة أن سلوك المقاول لا يعتمد على مجرد وجود سمات شخصية لدى الفرد، ولكنه بالإضافة إلى ذلك يكون مرتبطا بأداء الوظائف الإدارية بشكل فعال، ومن ثم يكون المقاول – من وجهة نظرهم– هو الشخص الذي يوجه الموارد بكفاءة، ويضع الاستراتيجية الملائمة ونظم الرقابة والمتابعة بما يمكن من استغلال الفرص المتاحة.

د. المدرسة المعاصرة: وهي تفسر سلوك المقاول باعتباره محصلة لعاملين رئيسيين هما:

– الإحساس بالفرصة: الناتج عن التفاعل بين السمات الشخصية للمقاول (مدرسة السمات) والقوى ا لبيئية المؤثرة (المدرسة البيئية)؛

– اغتنام الفرصة: وهو ما يتطلب القدرة على إدارة واستثمار الموارد وتعظيم منافعها في إطار التفاعل مع الإمكانات الاستثمارية المتاحة (المدرسة السلوكية).

بالنظر إلى ما سبق يتضح التعقد الكبير في مفهوم المقاولاتية، فهو مرتبط بعدة علوم أخرى على غرار، علوم التسيير، علم النفس، علم الاجتماع...، لكن هذا المفهوم له نتيجة واحدة تتمثل في القدرة على الإبداع وإنشاء المؤسسات.

المحور الثاني: اقتصاد المعرفة خصائصه ومقوماته.

ورد تحت هذا الإطار العديد من الآراء والمفاهيم التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة، أو ما أصطلح عليه الاقتصاد الجديد أو اقتصاد الشبكة أو الاقتصاد الرقمي، فهو حسب **Dominique Foray** [6]تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية.

اما منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية للتعلم مدى الحياة فقد عرفته بأنه الاقتصاد المبني أساسا على انتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات.[7]

واقتصاد المعرفة هو الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة. وعليه فأن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون، كما أن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال، باعتبارها المنصة الأساسية التي منها ينطلق.

وبما أن المعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري فإنها بهذه الصفة يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات يكون مستهلكوها على استعداد لدفع مقابل للحصول عليها، من هذا المنطلق فإن وضع كل بلد في الاقتصاد العالمي يحدد وفقاً لكمية وجودة المعارف التي يمتلكها، وذلك من خلال تطوير التعليم وتكثيف برامج البحث والتطوير إضافة إلى التدريب.[8]

تعود أول بدايات اقتصاد المعرفة إلى خمسينيات القرن الماضي على يد الاقتصادي (Fritz Machlup) والذي أجرى دراسات على عمليات إنتاج المعرفة ودورها في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى اقتصاديين مثل(Joseph **Schumpeter**) و(Robert Solow) وآخرون، وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة لأول مرة في كتاب بعنوان The Age of Discontinuity للمؤلف **بيتر دركر**[9]، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ففي حين كانت الأرض والعمالة رأس المال هي العوامل الأساسية للإنتاج في الاقتصاد التقليدي، أصبحت اليوم المعرفة والإبداع والابتكار والذكاء وتكنولوجيا المعلومات هي من بين العوامل المهمة في الاقتصاد الجديد ، وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك والدافع الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية.

وعلى عكس الاقتصاد المبني على المدخلات المادية، حيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية السالفة الذكر، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، تمثل الرأس المال الحقيقي وهي أكثر الموارد قيمة وتأثيرا في العملية الانتاجية ضمن مفهوم الاقتصاد الجديد، القائم على المعرفة، وبذلك ترتفع القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المبنية على المعرفة ، كما أنه بعكس الموارد المادية التي تستهلك وتستنفذ من خلال الاستخدام، فإن المعرفة تزداد وتنمو من خلال الاستخدام والقدرة على توليد الروابط التي تسمح لها بالتجدد وخلق معارف جديدة في شتى المجالات يمكن البناء عليها كمدخلات لتوليد معارف جديدة في المستقبل.

ويتسم الاقتصاد المبني على المعرفة بالقدرة على الابداع والابتكار وهي الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج وتحسين نوعية وكمية الإنتاج ويتميز الاقتصاد المبني على المعرفة

أن المعرفة وفي ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال واتساع استخدام الأنترنيت والبرمجيات المختلفة للتعلم والتدريب أصبحت متاحة بشكل متزايد للجميع عبر مجالات ووسائط مختلفة ويتم توفيرها بصورة تتوافق واحتياجات الأفراد والمؤسسات بما يمكن كل منهم من اتخاذ القرارات السليمة التي تحقق مصالحه.

الميزة النسبية للمعلومات وبعكس عوامل الانتاج التقليدية تتزايد وتتطور مع استخدامها الاستثمار المركز في المعرفة يعتبر أحد سمات الاقتصاد التنافسي الجديد القائم على المعرفة، حيث ان هذا الاقتصاد يقوم على الريادة في البحث العلمي الذي يحركه الابداع والابتكار والذي توظف فيه المعرفة والتكنولوجيا.[10]

الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا يؤدي الى انتاج وتوطين المعرفة والى توليد شركات ناشئة تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني .تشير كثير من التجارب الاقتصادية الناجحة ان مخرجات اقتصاد المعرفة يتم من الجامعات ومن خلال مؤسسات ومراكز حاضنة قادرة على تحويل مخرجات البحوث إلى منتجات تتمثل في سلع وخدمات تسهم في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني.

ومن جهة أخرى نجد أن هناك من يستخدم مصطلح اقتصاد المعرفة، وهو يختلف قليلا في تعريفه بحيث أن المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي عرفته "انه الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة.

حسب **دومينيك فوراي** فإن الاقتصاد المبني على المعرفة هو نتيجة لاهتمامات طويلة الأمد، تكونت تاريخياً انطلاقاً من ظاهرة مزدوجة اتجاه طويل خاص بزيادة الموارد المكرّسة لإنتاج المعرفة ونقلها (التعليم، والتأهيل، البحث والتطوير، التنسيق الاقتصادي) من جهة أولى، وحدث تكنولوجي كبير (قدوم التقانات الجديدة للمعلومات والاتصالات).

أشار بعض الباحثين، إلى أن المفاهيم والأفكار الجديدة التي أتى بها اقتصاد المعرفة، ما هي إلا امتداد للأفكار المعروفة في الاقتصاد التقليدي، أو هي شكل آخر لها، بينما أشار البعض الآخر أن هناك انقطاعا بين تطورات النمو وأنماط التنظيمات للاقتصاد الحالي، وبين نظيراتها في الفترات السابقة ويدافعون عن فكرة أن ما يحدث الآن لا يمكن أن يفسر بالنظريات الكلاسيكية المعروفة سابقا، لذلك اقترحوا تطوير النظرية التي تأخذ بالحسبان **المعرفة كعامل إنتاج**، وهذا ما قوبل بالشك عند النيوكلاسيك وكأن اقتصاد المعرفة لم يأت بجديد وأن النظرية العامة للاقتصاد يمكن أن تفسر ما يحدث من تحولات.

من هذه التعاريف يمكن استخلاص أن الاقتصاد المعرفي يقصد به القيام باستخدام التقنيات التكنولوجية بالإضافة إلى عملية توظيفها وذلك للسعي للوصول الى حياة متطورة بكافة المجالات والانشطة وذلك من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات بخدماتها وأنواعها من انترنت وتطبيقات تقنية واتصالات باعتبارها أساس النمو الاقتصادي في الوقت الراهن.

1. خصائص اقتصاد المعرفة:

الاقتصاد المبني على المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة لديه عدد معين من الخصائص:[11]

أ. الابتكار: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

ب. التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والابداعية أو رأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامى الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الابداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

ت. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.

ث. حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الاطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسرا، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية.

ح. الموارد البشرية وتكوين راس المال الفكري هي القاعدة الاساسية.

خ. خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد أي تناقص التكاليف بدلا من قانون تناقص العوائد.

د. تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية وتوظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية.

وعند وصف الاقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين هما : العولمة واقتصاد المعرفة، إذ ظل العالم يشهد تزايد عولمة الشؤون الاقتصادية وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي. كما ظل يشهد بالتوازي مع ذلك ارتفاعا حاداً في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعا بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي.

2. مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي: [12]

أ. **مؤشر البحث والتطوير**: تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.

ب. **مؤشر التعليم والتدريب**: إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب، والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأسمال البشري) المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري. تجمع إحصاءات التعلم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضع أعوام، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن مؤشر التعليم والتدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأسمال البشري.

ت. **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: يعد المؤشر على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث يلتقي الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ولهذه الأخيرة ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد، وهي:

- تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلا: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية...الخ.
- تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجموعة من المؤشرات تتيح بناءً القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان، وهذا استناداً إلى مجموعة من المعايير التي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

ث. **مؤشر البنية الأساسية للحواسيب**: ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية، إذ يعبر عدد مصنفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت والمصنف هو اسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم (US) يدل على أن المضيف من الولايات المتحدة إلا انه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (COM. NET) وفي اغلب مجالات الانترنت تنتهي بـ : (EDU) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.

المحور الثالث:اقتصاد المعرفة وتنمية الحس المقاولاتي.

المؤسسة المقاولة الناجحة لابد أن يتوافر فيها ثلاثة عناصر أساسية وهي:[13]

1. **الأفراد المقاولين:**

الذي لن يكون هناك إبداع من دونهم فالشخص المبادر أو المقاول يقوده الحس المقاولاتي المبني على المعرفة، إنه صاحب رؤى واضحة يحاول تحقيق أحلامه، ولكونه محفز بالمشكلات والضغوطات والتحديات، فهو يكتشف حلولا جديدة ومتميزة من خلال توظيف معارفه الشخصية والمكتسبة إما من تجارب سابقة أو معارف متراكمة، إنه شخص فعال ومبتكر ومجدد يستجيب للتغيرات والتحديات على مستوى البيئة المحيطة به، يشعر بالارتياح في وضعيات معقدة نتيجة القدرة على امتلاك الحلول لتحويل التهديدات إلى فرص حقيقية، ولا يشعر بنفسه مهددا بما هو غير مؤكد، شخص متحمس، مبدع يسعى لخدمة المصالحة الشخصية والعامة ومستقل يتمتع بالسهولة في التواصل والتفاوض والتأثير في الغير والتخطيط والتنظيم .وهذا النوع يحسن تعبئة الموارد الضرورية لتحقيق وانجاح مشروعه.

ضمن هذا المنظور من غير المعقول أن يتميز كل المقاولين بهذه الصفات والمميزات وإن لم تكن موجود فيجب العمل على تنميتها وتطويرها لأنها من العوامل الأساسية المساعدة على النجاح والبقاء، وعليه أصبحت تنمية الموارد البشرية من خلال تبني برامج وسياسات التعليم والتدريب والتأهيل على مدى العقدين الماضيين أسرع مجالات التنمية تطورا وتأثيرا في بيئة الأعمال، فهي تستهدف بصفة أساسية تكوين جيل جديد من المقاولين وأصحاب المشاريع القادرين على مواجهة التحديات التي تخلقها التطورات التكنولوجية وغيرها من أنواع التطور في بيئة العمل المرتبطة أساسا باقتصاد المعرفة، وتستهدف كذلك مساعدتهم على تطوير قدراتهم الادارية والابداعية للتكييف إزاء المتطلبات الجديدة لتحقيق مستويات الأداء والكفاءة المطلوبة للبقاء والحفاظ على قدرتهم التنافسية.

ويمكن توضيح أهداف تنمية وتطوير الموارد البشرية كالآتي:[14]

– رفع مستوى الأداء و الكفاءة الإنتاجية لدى الأفراد المقاولين سواء في النواحي الفنية أو السلوكية أو الإشرافية وغيرها من النواحي التي تقتضيها ظروف العمل وطبيعته؛

– تدريب الموارد البشرية اللازمة لأداء الوظائف المطلوبة بالمستوى المطلوب، وفي التخصص الذي تشترطه مواصفات الوظيفة؛

– إعداد المعينين الجدد وتهيئتهم للقيام بعملهم الجديد على أكمل وجه؛

– تمكين الأفراد المقاولين من ممارسة الأساليب الحديثة بالفاعلية المطلوبة على أساس تجريبي قبل الانتقال إلى مرحلة التطبيق الفعلي.

– إعطاء العاملين فرص متناسبة لتحسين أدائهم في العمل، و لرفع كفاءتهم و لتحميلهم مسؤولية أكبر من خلال الطاقة التي يبذلونها وليأخذوا بالمقومات العريضة التي تضعها المؤسسة، ووضع برامج ثابتة و مستقرة لتحسين أداء كافة العاملين؛

– شغل الوظائف الشاغرة بأعلى تأهيل علمي متقدم، ابتداء من الإطارات التي تحويها المؤسسة، وبأفراد من خارج الشركة ممن لديهم القدرة ويندر وجودهم في المؤسسة؛

–إعطاء الفرصة للمؤهلين من ذوي القدرات العظيمة والكفاءات في الترقي وبلوغ السلم الوظيفي في التنظيم؛

–شغل الوظائف النمطية بعدد من الأفراد المؤهلين من ذوي الخبرات.

2. **البعد التنظيمي:**

المرتبط بالرؤية، الثقة، الإبداع والابتكار، الاحتياط للفشل الرقابة الداخلية ذلك أن الثقافة المقاولاتية تلزم بفعل التغيرات التي يعرفها المجتمع التوجه نحو المستقبل قصد تقاسم رؤية مشتركة تتطلب التوجه نحو الفعل والإبداع، فمن المهم أن يثق الفرد في طاقاته وفي طاقات الآخرين حتى يتكامل معهم، لذا يجب أن يكون الفرد واعيا بالارتباط المتواجد بين أفراد جماعة ما إذ تسهم الثقافة المقاولاتية بقدر كبير في إنماء علاقات التعاون وبالتالي في تسريع التنمية بالجماعة؛

3. التحفيز والرعاية والمرافقة :

تشجيع ودعم الأفراد المقاولين المبادرين من أصحاب الأفكار الإبداعية الذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم خطوة أساسية لنجاح مشاريعهم؛ وهذا من خلال توفير مؤسسات ومراكز بحث علمية وتطبيقية تحتضن أفكارهم ومشاريعهم من مرحلة الانطلاق كفكرة حتى مرحلة

التجسيد والانجاز وبداية النشاط، حيث يتم خلال فترة الحضانة تقديم مكان العمل وخدمات استشارية فنية وإدارية وإنتاجية وتسويقية ومالية وقانونية وصولا إلى تأسيس مؤسسة وربما بدء الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة[15] .

تعتبر الحاضنة إطار يدعم ويمكن أصحاب المشاريع والمقاولين من تبني الأفكار التكنولوجية المبتكرة من قبل الخبراء والمفكرين على حد سواء؛ إذ تقوم بأخذ الأفكار وتطويرها واستثمارها وصولا لنقطة يمكن من خلالها جذب استثمارات القطاع الخاص .

غالبًا ما تنشأ الحاضنات في المؤسسات العلمية كالجامعات أو المعاهد للاستفادة من الخدمات والخبراء بأجور زهيدة، وهناك عدد من الشركات الكبرى في الدول الصناعية تبنت الفكرة لاجتذاب المواهب الشابة والأفكار المبدعة وتقديم رأسمال مجازف لمساعدة الشباب في تأسيس صناعاتهم الصغيرة الخاصة، بحيث تمتلك الحاضنة أسهمًا في هذه الشركات.

مع انتشار شبكة الإنترنت يمكن إقامة الحاضنات الافتراضية في أي مكان كونها تحتاج لمكان عمل محدود المساحة لتقوم بصلة الوصل بين منتسبيها والجهات التي يحتاجون إليها.

تتميز الحاضنات بوجود وحدات الدعم العلمي والفني والتطبيقي، التي تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات في شتى المجالات وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين، وتهدف الحاضنات أساسًا إلى تسويق العلوم من خلال التعاقدات والاتفاقات التي تتم بين أصحاب المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، فهي إذن ترتكز على الشراكة والتعاون كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وتنشيط البحث العلمي، من خلال رعاية التعاون بين أصحاب الأفكار الإبداعية والباحثين والأكاديميين ومجتمع الاستثمار والجهات التمويلية، هذه الشراكة تعتمد في أساسها على وجود سياسات وبرامج وطنية واضحة لدعم وتنمية التكنولوجيا والإبداع والابتكار و وجود قطاع اقتصادي خاص نشيط ومتطور وأبحاث أكاديمية واختراعات ذات جدوى اقتصادية وقابلة للتطبيق.[16]

تلعب الحاضنة التكنولوجية دوراً أساسيا في تنمية القدرات التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم تسهيلات وخدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين لبدء مشاريعهم الجديدة على أسس ومعايير متطورة قائمة على الإبداع والابتكار، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة والإمكانيات الفنية والتقنية والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية.

يشمل الابتكار عمليات التطوير المتعلقة بالمنتجات سواء إدخال منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة ثبت نجاحها تجاريا، أو تجديد وتوسيع الأسواق اللازمة لها.

أما الابتكار والتطوير في العمليات والأساليب، فيتصل باستغلال وتطوير عملية أو أسلوب في الإدارة أو الصناعة أو التوزيع، أو اعتماد طريقة جديدة للخدمة، من خلال الاعتماد على طرائق جديدة في الإدارة، والإنتاج، والعرض، والتوزيع.

أما الابتكار والتطوير في مجال التنظيم، فهو الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة التي تزيد من كفاءة الإدارة واستخدام الموارد البشرية، ويعنى هذا النوع من الابتكار بإدخال تغيرات على الإدارة، وتنظيم العمل وظروفه، ومهارات القوى العاملة.

الصناعات التي تسعى إلى الابتكار والتطوير تملك القدرة على تحسن أداءها بالنفاذ إلى الأسواق جديدة وزيادة حصتها في السوق وزيادة أرباحها؛ أما الفرق في القدرة على المنافسة بين المؤسسات المبتكرة، فيرجع إلى فروق قدرتها الابتكارية و في معدل هذا الابتكار، و هكذا تؤثر القدرة الابتكارية لأي مؤسسة على قدرتها التنافسية في السوق.

الخاتمة والتوصيات

من أهم العقبات التي تقف أمام تطور وضمان استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضعف اليد العاملة المؤهلة والمدربة فنيا وإداريا والقادرة على الحصول على المعلومات بسهولة وتحليلها للخروج بقرارات سليمة واكتساب المعرفة لتطوير الطرق الفنية والتقنية للإنتاج من خلال التجديد والابداع.

ذلك أن المعرفة بمختلف أنواعها وأشكالها قد أصبحت اليوم في ظل التحولات السريعة التي يشهدها السوق وسيلة هامة وضرورية لأي نشاط اقتصادي، وتوفيرها وتنميتها ومواكبتها أصبح من الأمور الأساسية لأي مؤسسة.

كثير من المشاريع التي يقودها الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد، على الرغم من امتلاك القائمين عليها لمستوي أكاديمي وعلمي كان مصيرها الفشل والتعثر لأسباب كثيرة، أهمها سوء التسيير وغياب روح المقاولاتية، بالرغم من المجهودات العديدة المبذولة لإنشائها ودعمها.

التحدي الكبير المطروح اليوم أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو افتقارها لمقومات ريادة الأعمال والمقاولاتية والقدرة على تحقيق الإبداع والابتكار وتجديده بصفة دائمة ومستمرة بسبب تراكم مجموعة من الأسباب، تأتي في مقدمتها ضعف مستوى التأهيل العلمي والفني لأغلب أصحاب على هذه المشاريع وغياب القدرات الشخصية للقيادة كالقدرة على تحمل المخاطرة والتواصل والثقة بالنفس، ما يؤثر سلبا على قدراتهم في الإدارة والتسيير وصياغة الأهداف والسياسات والاستراتيجيات في إطار رؤية مستقبلية تضمن النمو والاستمرار.

ونتيجة للتطورات الكبيرة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا أصبح للمعرفة دورا متميزا تفوق أهميته رأس المال النقدي والأصول المادية الأخرى لدوره في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليلعب بذلك الإبداع والابتكار دورا أساسيا في تعظيم قيمة المؤسسة من خلال إمكانية الاستجابة لتغيرات ومتطلبات السوق من جهة وقياس قيمة المؤسسة وأدائها بصورة دقيقة وكاملة خاصة وأن المعرفة تمثل قسطا كبيرا من قيمة المنتج ومن قيمة المؤسسة في مجتمع المعرفة.

كما تعتبر المعرفة من أرقى الموجودات قيمة ولها قوة تأثيرية على القيام بتغييرات وتعديلات على كل مهام وأنشطة المؤسسة للتأقلم مع المتغيرات البيئية ما يحقق أهداف الاستمرارية والنمو.

الاستثمار في التعليم والتكوين والبحث العلمي وتنمية المهارات يمثل في اقتصاد المعرفة عناصر أساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يعتبر موردا أساسيا لتحقيق الميزة التنافسية وتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية والنجاح لها.

المراجع:

[1]. Emile –Michel Hernandez (2001), **L'entrepreneuriat approche théorique,** Edition l'Harmattan , Paris, P 13.

[2]. خذري توفيق، حسين بن الطاهر (2013)، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–المسارات والمحددات–**، الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05 و06 ماي، ص 05.

3. Alain Fayolle (2003), **Le métier de création d'entreprise**, les éditions d'organisation, Paris, p17.

4. لفقير حمزة (2016)، **روح المقاولة وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 23.

5. عمرو علاء الدين زيدان (2007)، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 107.

6. بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل (2004)، **الاندماج في اقتصاد المعرفة الفرص والتحديات**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 09 و10 مارس، ص 255.

7. سعد علي العنتري (2009)، أحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في إدارة منظمات الأعمال**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 441.

8. عبد الرحمان عبد الهاشمي، فائزة محمد العزاوي (2010)، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص26.

9. نفس المرجع السابق، ص 26.

10. عامر بشير (2012)، **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص41.

11. ربحي مصطفى عليان (2008)، **إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 57.

12. علي بن ضميان العنزي (2016)، **مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة**، المنتدى الإعلامي السنوي السابع حول الاعلام والاقتصاد تكامل الأدوار في خدمة التنمية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، يومي 11 و12 أفريل، ص 7.

13. بلال خلف السكارنة (2008)، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 19.

14. مصطفى أحمد سيد (2000)، **إدارة الموارد البشرية الادارة العصرية لرأس المال الفكري المؤلف**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 225.

15. Gérard Valenduc, Françoise Warrant (2001), **l'innovation technologique au service du développement durable**, Namur : fondation travail –université, P4.

16. على سماي (2010)، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المدية، الجزائر، العدد السابع، ص 146.